اقتصاد

المغرب يخطط لإنتاج الغاز

قالت مسؤولة مغربية، أمس الجمعة، إن المملكة تخطط لبدء إنتاج الغاز من حقل بحري اكتشف حديثا بحلول عام 2024.

جاء ذلك في تصريحات أدلت بها المديرة العامة للمكتب الوطني للهيدروكربون والمعادن (حكومي) أمينة بنخضرا لموقع إخباري تابع للشركة العامة للإذاعة والتلفزة المغربية (رسمي).

وقالت بنخضرا: «تمت برمجة انطلاق إنتاج الغاز في عام 2024، في منطقة التنقيب البحرية ليكسوس الواقعة بالعرائش» في المحيط الأطلسي. وأوضحت المسؤولة المغربية أن «الغاز المستكشف سيوجه لإنتاج الكهرباء عبر تغذية محطات القنيطرة والمحمدية أو تاهدارت، ومختلف الصناعات في منطقة القنيطرة (شمال)». والاثنين الماضي، أعلنت شركة «شاريوت» البريطانية للطاقة عن اكتشاف للغاز الطبيعي في البحر قبالة السواحل المغربية.

وقالت الشركة في بيان إنها «حققت نتائج إيجابية في عمليات الحفر بحقل (أنشوا 2)، قبالة ساحل مدينة العرائش، على واجهة المحيط الأطلسي». وتملك «شاريوت» 75 في المائة من حقوق أعمال التنقيب، مقابل 25 بالمئة للمكتب الوطني للهيدروكربون والمعادن، وفقا لبيان الشركة البريطانية. وأكد الرئيس التنفيذي بالنيابة لشركة «ماريوت» أدونيس بورووليس أن ما تم اكتشافه في البئر الثانية يتجاوز الانتظارات، غير أنه شدد على مواصلة تحليل المعطيات المحصول عليها انطلاقا من البئر. وتستغل الشركة البريطانية ترخيصا في المغرب بمنطقة ليكسوس بساحل العرائش، حيث يجرى الحديث عن موارد محتملة تتراوح بين 6 و10 مليارات متر مكعب من الغاز. وكانت الشركة حصلت قبل عامين على ترخيص كان مُلكاً لـ«ريبسول»، حيث سعت عبر تقنيات جديدة إلى استكشاف الإمكانيات الغازية التي يحتمل أن تتوفر في المنطقة.

وكانت وزارة الطاقة قد تحدثت عن مؤشرات التقطت في مناطقه البحرية تؤكد وجود الغاز، وهو الكشف الذي سيثير، كما صرح وزير الطاقة والمعادن السابق عبد العزيز رباح، فضول العديد من الشركات العالمية في المستقبل. يُشار إلى أن تأكيد ما أعلنت عنه الشركة يفترض أن يأتي عبر المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن، الذي اعتاد التريث قبل الكشف عن رأيه في ما يعلن عنه من اكتشافات من قبل الشركات العاملة في المغرب. يُشار إلى أن المكتب الوطني بالمغرب وشركة ساوند إنرجي كانا وقعا عقدا من أجل شراء وبيع الغاز الطبيعي الذي تستخرجه الشركة البريطانية من منطقة «تاندرارا» شرقي المملكة، وهو عقد يمتد على مدى عشرة أعوام. ويتعلق الأمر بتوريد كميات سنوية من الغاز الطبيعي على مدى عشرة أعوام للمكتب الوطني للكهرباء والماء، حسب ما أعلنت عنه الشركة البريطانية.

ويستورد المغرب كل احتياجاته من الطاقة تقريبا، ويغطي إنتاجه من الغاز أقل من 20 في المئة من احتياجات البلاد، وخاصة لتشغيل مولدات الكهرباء، حسب بيانات رسمية.

وتعهدت الدولة المغربية للشركات في حالة اكتشاف النفط بمنح امتيازات، تدفعها إلى اختيار وجهة المملكة، مقارنة بدول أخرى. وتحصل الشركات المكتشفة للنفط على 75 في المائة من الإيرادات المتحصلة من النفط المكتشف، بينما تكتفي الدولة بـ25 في المائة.

(العربي الجديد، الأناضول)

(Getty)

قفزة هائلة للأسعار في إسبانيا

أظهرت بيانات رسمية ارتفاع التضخم في إسبانيا، رابع أكبر اقتصاد في أوروبا، بنسبة 6,5 بالمائة في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، في أكبر زيادة سنوية منذ 30 عاماً. وقالت الهيئة العامة للإحصاء الحكومية إن الزيادة السنوية في معدل التضخم في ديسمبر جاءت بفارق نقطة مئوية عن المعدل المسجل في نوفمبر/ تشرين الثاني، عندما ارتفع 5,5 بالمائة. ومعدل التضخم في إسبانيا خلال ديسمبر الأعلى منذ مايو/ أيار 1992، وفق بيانات الهيئة العامة للإحصاء. وأضافت الهيئة أن التضخم الأساسي في إسبانيا (الذي يستبعد السلع شديدة التقلب في أسعارها كالوقود والغذاء)، ارتفع في ديسمبر إلى 2,1 بالمائة، على أساس سنوي، من 1,7 بالمائة، مسجلة في نوفمبر السابق له.

أخبار

زيادة قياسية للتجارة الخارجية الصينية

سجل حجم التجارة الخارجية للصين رقماً قياسياً جديداً في عام 2021، حيث تجاوز 6 تريليونات دولار للمرة الأولى، على الرغم من التأثيرات المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية. وسجل إجمالي حجم

تجارة السلع 6,05 تريليونات دولار، بزيادة 1,4 تريليون دولار مقارنة مع العام الماضي، وفق ما أظهرت نتائج بيانات رسمية أصدرتها الهيئة العامة للجمارك. ونما حجم التجارة المقومة باليوان بنسبة 21,4 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 39,1 تريليون يوان، وعلى وجه التحديد، زادت الصادرات بنسبة 21,2 في المائة لتبلغ 21,73 تريليون يوان، وارتفعت الواردات بنسبة 21,5 في المائة لتبلغ 17,37 تريليون يوان.

الكويت تسيطر على حريق وحدة غاز

سيطرت الكويت بالكامل على حريق اندلع في وحدة لإسالة الغاز بمصفاة ميناء الأحمدي، حسب ما أعلنت «شركة البترول الوطنية الكويتية» أمس الجمعة. كما أكدت «عدم تأثر عمليات المصفاة وعمليات التصدير»، مضيفة: «لم تتأثر عمليات التسويق المحلي وعمليات تزويد وزارة الكهرباء والماء». الشركة أعلنت في سلسلة تغريدات على حسابها على موقع «تويتر» أن 10 أشخاص أصيبوا، بينهم خمسة بحروق شديدة، نتيجة الحريق، مشيرة إلى أن الوحدة المتضررة كانت خارج الخدمة. وأوضحت أن الحريق اندلع أثناء عمليات الصيانة لوحدة إسالة الغاز رقم 32 بمصفاة ميناء الأحمدي، وقد قامت الشركة بتفعيل خطة الطوارئ، كما تقوم فرق الإطفاء في المصفاة حالياً بالتعامل مع الحريق.

ارتفاع الصادرات الكيميائية لتركيا

قال سعد الدين تشاغان، رئيس جمعية مصدري المواد الكيميائية في منطقة البحر المتوسط، بأن قطاع المواد الكيميائية في تركيا صدر منتجات في عام 2021 بقيمة 4,18 مليارات دولار. وأوضح تشاغان في بيان، أمس، أن 88,8 بالمائة من صادرات القطاع السنوية تتمثل في الوقود المعدني والزيوت والبلاستيك والمواد الكيميائية غير العضوية. وأضاف أن صادرات القطاع ارتفعت خلال عام 2021، بنسبة 62 بالمئة مقارنة مع صادرات 2020. وأشار إلى أن دول الاتحاد الأوروبي والقارة الأفريقية والشرق الأوسط والولايات المتحدة تعد من أهم الأسواق المستوردة لمنتجات القطاع. ولفت إلى أن هولندا احتلت المرتبة الأولى في استيراد منتجات القطاع بـ728,7 مليون دولار، تلتها مالطا ثانياً بـ250,7 مليون دولار، وبريطانيا ثالثاً بـ248,6 مليون دولار.

قفزة كبيرة في صادرات إيران النفطية... والتضخم بأعلى مستوياته

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، خلال زيارة إلى محافظة هرمزجان المطلة على الخليج، جنوبي إيران، أمس الجمعة، أن صادرات بلاده النفطية زادت 40% خلال عام. وقال رئيسي، وفقاً لما أورده التلفزيون الإيراني، إن «الصادرات النفطية الإيرانية زادت إلى حد كبير، ما يدعونا إلى عدم القلق من تصدير النفط»، مضيفاً أن «عوائد صادرات النفط تعود إلى الداخل»، مشدداً على أن «اليوم لا يوجد أي قلق بشأن احتياطياتنا من السلع الأساسية».

وأوضح الرئيس الإيراني أن «التضخم يعد هاجساً رئيسياً للمواطنين، وحسب بيانات البنك المركزي فإن التضخم أمس بلغ مستوى غير مسبوق منذ 70 عاماً، لكن مع ذلك بدأ طور التراجع، والحكومة الحالية يحدوها الأمل لتغيير الظروف الاقتصادية». وأكد الرئيس الإيراني أن حكومته «تعمل على رفع العقوبات خلال مفاوضات فيينا، لكنها لن تنتظرها، وتعمل بموازاة ذلك على إفشال مفاعيل العقوبات». والسبت الماضي أيضاً، قال مساعد الرئيس الإيراني للشؤون البرلمانية محمد حسيني إن صادرات النفط الإيرانية شهدت ارتفاعاً في الآونة الأخيرة، معلناً أن المبيعات ستعود إلى مستويات ما قبل الحظر الأميركي، في مارس/ آذار المقبل. وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد فرضت حظراً تاماً على الصادرات النفطية الإيرانية اعتباراً من 2 مايو/ أيار 2019، في إطار رزمة العقوبات التي فرضتها على إيران بعد انسحابها من الاتفاق النووي عام 2018.

وطاولت العقوبات جميع المفاصل الاقتصادية الإيرانية، وقلصت إيرادات إيران المالية إلى حد كبير، حيث تحدث الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، في وقت سابق، عن أن العقوبات الأميركية خفضت 200 مليار دولار من إيراداتها. يُشار إلى أن إيران كانت تصدر أكثر من مليونين و500 ألف برميل من النفط يومياً، قبل أن تفرض واشنطن حظراً شاملاً على صادراتها النفطية، لكن ثمة تقارير دولية تشير إلى أن هذه الصادرات زادت خلال الأشهر الماضية إلى الصين. وبدأت مفاوضات فيينا غير المباشرة بين طهران وواشنطن في 2 إبريل/ نيسان الماضي بواسطة أطراف الاتفاق النووي، وهي روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، بهدف إحياء الاتفاق النووي المترنح منذ انسحاب الولايات المتحدة منه عام 2018، وإعادة فرضها العقوبات على إيران بشكل أقسى من قبل.

مصر

الركود يحاصر العاصمة الإدارية

انحسار كبير في مبيعات الوحدات السكنية... وشكاوى من عمليات نصب

تراجع الطلب بشكل حاد على شقق وفيلّات العاصمة الإدارية في مصر خلال الفترة الأخيرة، وسط شكاوى من ارتفاع كبير في أسعارها ومخاوف من عمليات نصب

القاهرة: **عبدالله عبده**

تمر العاصمة الإدارية في مصر بمرحلة ركود واسعة، إذ تراجعت مبيعات الوحدات السكنية بشكل كبير خلال الفترة الأخيرة.

وكشفت مؤشرات «عقار ماب»، أحد المواقع المتخصصة في متابعة حال السوق العقاري في مصر، عن انحسار حجم الطلب على «الشقق» في العاصمة الإدارية خلال شهر يناير/ كانون الثاني الجاري عند 14 في المائة، و«الفلل» عند 17 في المائة.

ويأتي ذلك في الوقت الذي وصل فيه حجم الطلب إلى 80 في المائة في مدينة العبور، ومصر الجديدة 60 في المائة ووسط البلد 57 في المائة ومدينة 6 أكتوبر 53 في المائة.

ويمتلك الجيش 51% من شركة «العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية» المشرفة على تنفيذ المشروع، الذي يقع في قلب الصحراء على بعد 45 كيلومتراً شرق العاصمة القاهرة، وبلغت تكلفة المرحلة الأولى منه نحو 300 مليار جنيه (19 مليار دولار تقريباً)، مقابل 49% لهيئة المجتمعات العمرانية التابعة لوزارة الإسكان المصرية.

ويعزو مصطفى عنانى، مسوق عقاري، في حديثه لـ«العربي الجديد»، الأسباب إلى تراجع الطلب بشكل عام في موسم الشتاء، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار الوحدات السكنية في العاصمة الإدارية يمثل أحد عوامل تراجع الطلب، وخاصة بالمقارنة مع مناطق أخرى، بالإضافة إلى أن قرار التملك في منطقة جديدة غير مأهولة بالسكان يكون مشوبا بالحذر.

ويقول حسين الحمصاني، خبير التقييم العقاري، إنه نتيجة حالة الركود وتراجع الطلب على الوحدات السكنية، اتجه المستثمرون في العاصمة الإدارية للاستثمار في المكاتب الإدارية والمحلات التجارية، خاصة أن المعروض منها ليس بالمساحات الكبيرة، وهو ما يناسب الملاءة المالية لشرائح كثيرة من المستثمرين.

وأشار الحمصاني، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إلى أن التسهيلات التي تمنحها شركات التطوير العقاري، والتي تصل فترة سدادها إلى 10 سنوات، شجعت الكثيرين على شراء تلك الوحدات التجارية بهدف إعادة تأجيرها للغير. وأضاف أنه بافتراض أن حجم الطلب وصل إلى 14 في المائة، فهي ليست بالنسبة المتدنية، خاصة أن المشروع في بداياته وحجم أعماله ضخم، فهو يمثل عاصمة دولة، وتسويقه قد يستغرق سنوات، خاصة أن مدة تسويق «الكومبوند» تتراوح ما بين 3 إلى 5 سنوات.

وتابع خبير التقييم العقاري: من يريد الشراء بغرض السكن، يعجل من قرار شرائه، خاصة مع التسهيلات الممنوحة، إذ إن الأسعار سترتفع حتمًا بعد انتقال الوزارات، موضحًا أن من يريد الشراء بهدف إعادة البيع خلال السنوات القليلة المقبلة سيتعرض لخسائر، لأن ثمن الوحدة محملا حاليًا بفوائد 10 سنوات مقبلة، بخلاف هامش أرباح الشركات.

وتُرجع مسؤولة بإحدى شركات التسويق العقاري أسباب الركود إلى أن التوجه في الفترة الحالية للاستثمار التجاري على حساب السكني، إذ يقبل العملاء على شراء المكاتب، والعيادات، والصيدليات وخلافها، خاصة أن الاستثمار في مثل هذه الأنشطة لا يحتاج إلى رأس مال ضخم، بعكس أسعار الشقق.

وتشير في حديثها لـ«العربي الجديد» إلى أن هناك دعايات مغرضة تُخوف الناس من شراء وحدات سكنية في العاصمة الإدارية، على عكس الواقع.

وكان المركز الإعلامي لمجلس الوزراء نفى حقيقة الفيديو المتداول على وسائل التواصل الاجتماعي من أن مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة تقتصر على الحي الحكومي فقط، بالإضافة إلى تعرض العديد من العملاء لعمليات نصب. وأكدت شركة العاصمة الإدارية الجديدة أن الفيديو المتداول لا علاقة له بما يتم على أرض الواقع، إذ إن المدينة تضم 8 أحياء سكنية لتستوعب مليوني مواطن في مرحلتها الأولى لتكون مدينة آهلة بالسكان.

وأوضحت أن من أبرز المشروعات العملاقة التي يتم تنفيذها الحي الحكومي، وحي المال والأعمال، وكذلك منطقة الأعمال المركزية، التي تضم 20 برجاً، منها البرج الأيقوني. وكان العشرات من المصريين نظموا وقفة أمام دار الدفاع الجوي في ضاحية مدينة نصر شرقي القاهرة، الشهر الماضي، احتجاجاً على تعرضهم للنصب من جمعية «تيبا روز» التابعة للدار، إثر تسديدهم مبالغ مالية كبيرة مقابل حجز 80 وحدة سكنية تحت الإنشاء بمشروع تابع للجيش في العاصمة الإدارية الجديدة.

وسدد المحتجون، وغالبيتهم من سكان عمارات «رابعة الاستثماري» التي يقطنها عسكريون متقاعدون وذووهم، مقدمات الحجز وأقساط تلك الوحدات داخل مقر دار الدفاع الجوي لصالح شركة وسيطة، تبين لاحقاً أن صاحبها مُدان في العديد من قضايا النصب، ورغم ذلك، فوضّته الدار في تسويق مشروعها بالعاصمة الجديدة.

وتحدث المتضررون بلهجة غاضبة في فيديو يوثق وقفتهم الاحتجاجية، بدأ بقول واحدة منهم: «إحنا مش إخوان، وروحنا العاصمة الإدارية عشان السيسي، دي فلوس أيتام».

لكافة ضخمة للإنشاءات العاصمة الإدارية (خالد دسوقي/ فرانس برس)

سورية

تسويف النظام عبر مبادرة «الحزام والطريق»

عبد الله البشير

وقعت حكومة النظام السوري مذكرة تفاهم مع الصين في إطار مبادرة «الحزام والطريق» وفق ما نقلت وكالة سانا التابعة للنظام، وذلك في مبنى هيئة التخطيط والتعاون الدولي في العاصمة دمشق.

ووفقاً للوكالة فإن توقيع المبادرة يصبّ في إطار فتح آفاق واسعة للتعاون مع الصين وعدد من الدول الشريكة في المبادرة في إطار التبادل الاقتصادي والتكنولوجيا ورؤوس الأموال، وتنشيط حركة الأفراد إضافة للتبادل الثقافي، الأمر الذي يؤكد خبراء اقتصاد أنه محاولة جديدة من النظام لتسويق نفسه، على أنه عاد لساحة القبول الدولي وخرج من عزلته، وذلك من بوابة التعاملات الاقتصادية، ومحاولة أيضاً للتملص من قانون «قيصر».

ونقلت وكالة «سانا»، يوم الأربعاء الماضي، عن رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي فادي الخليل أن انضمام سورية إلى المبادرة يعزّز التعاون مع الصين من ناحية تسهيل التبادل التجاري وإعادة إعمار البنى التحتية والطاقة.

وقال إن «تنفيذ هذه المقترحات يسهم بعملية التنمية الاقتصادية عبر مشاركة الشركات الصينية بمرحلة إعادة الإعمار إلى جانب التغلب على العقوبات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية».

بدوره، يؤكد الباحث الاقتصادي السوري، يونس كريم، لـ«العربي الجديد»، أن «المبادرة ليست جديدة، وإنما هي قديمة شبيهة بطريق الحرير. الاتفاق ليس إلا مبادئ أو تفاهم أولي يصطدم بعقبات كثيرة، كون هذا الأمر مرتبطاً بإيران وتركيا وروسيا قبل سورية، التي لم تعد تملك السيطرة على هذا الطريق من ناحية أو السيطرة البحرية، كما أن جزءاً من هذا الطريق يخضع للسيطرة الأميركية شمال شرقي سورية، فالطريق يقع جزء منه في مناطق الإدارة الذاتية، ومناطق أيضاً خارجة عن سيطرة النظام في مناطق سيطرة المعارضة».

> الاتفاق مع الصين يستهدف الالتفاف على عقوبات قانون «قيصر»

ويضيف كريم أن هذا الطريق لن يدعم النظام اقتصادياً، وهو طريق طويل الأمد يندرج ضمن الصراع الأميركي الصيني التجاري، لكن يستطيع النظام الاستفادة منه إعلامياً من خلال تبيان أن هناك قبولاً عالمياً لعودته وأن الصين تدعمه، وبالتالي سوف يحاول البحث عن مخارج بعيداً عن عقوبات قانون «قصير» من ناحية، ومن ناحية ثانية، يحاول تحجيم السيطرة الروسية التي تضايقه في كل موارده.

ومبادرة الحزام والطريق هي مبادرة صينية أطلقت منذ 9 أعوام، في عام 2013، تقوم على انقاض طريق الحرير من أجل ربط الصين بالعالم، لتكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ومن المقرر الانتهاء من مشروع المبادرة في عام 2049.

أسواق

ليبيا: دعم جزئي لثلاث سلع أساسية

طرابلس: **أحمد الخميسي**

قال مدير الإدارة التّجاريّة بوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنيّة، مصطفى قدارة: طالبنا في مقترح موازنة 2022 بتوفير الدّعم بشكل جزئي لثلاث سلع أساسيّة والتي شهدت ارتفاعا كبيرا في الأسواق الليبية، خلال الفترة الأخيرة، منها سلع القمح والأرز وزيت الطّعام. وأوضح قدارة في تصريحات لـ«العربيّ الجديد» أنّ الدعم قيمته 40% من السّلعة، لأنّ ارتفاع أسعار القمح عالميًا أثّر بشكل كبير على رغيف الخبز، ممّا تسبّب في ارتفاع سعره بالإضافة إلى سلعة الأرز الّتي شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الأشهر الماضية بنسبة تصل إلى 75% من سعرها الأساسي، وكذلك زيت الطّعام ارتفع أيضا. وقال: الأسعار في وقتها الحالي لا تتلاءم مع القوّة الشّرائيّة للدّينار.

المواطنون يعانون من غلاء مختلف السلع (Getty)

وتسعى وزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنيّة الليبيّة إلى إنشاء ديوان للحبوب، وسيتمّ من خلاله توزيع الدّقيق بدعم حكومي بنسبة 40%، وذلك من أجل توفير مخزون غذائي لليبيا مع مراقبة الأسعار، بالإضافة إلى دعم المزارعين بهدف تحقيق الأمن الغذائي. أستاذ الاقتصاد بالجامعات الليبيّة عبد النّاصر الكميشي، أكّد أنّ توفير دعم جزئي يساهم بشكل كبير في توفير السّلعة وعمل مخزون استراتيجيّ لمنع الاحتكار والمضاربة في الأسعار.

وأكد الكميشي في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّ مشكلة السوق في ليبيا عبارة عن احتكار القلّة للاعتمادات المستندية والسّيطرة على الأسعار داخل السّوق المحلّي ولا يوجد لدينا سوق منافسة، وبالتالي أيّ تدخّل حكومي لمنع المضاربة على السّلعة أمر جيّد للمحافظة على استقرار الأسعار. وقال الخطوة تأخّرت كثيرا، ولكنّها جيّدة. ومن جهته، ذكر تاجر جملة الجملة بسوق الكريمية (أكبر تجمّع تجاريّ في ليبيا) إبراهيم الدهماني، أنّ أسعار السّلع الغذائيّة تشهد ارتفاعا بشكل مستمرّ والانخفاض من ناحية الوزن فقط.

وأضاف لـ«العربي الجديد» أنّ سلعة الأرز منذ الرّبع الأخير من العام الماضي شهدت ارتفاعا للضّعف إذ يتراوح سعرها ما بين 5 و7,5 دنانير، وأمّا زيت الطّعام يحافظ على سعر 8,5 دنانير مع انخفاض الوزن من لتر إلى 800 ملّ.

وتطالب ناجية التّاجوري معلّمة حاسب، بضرورة توفير الدّعم السّلعيّ وعودة الجمعيّات الاستهلاكيّة مرّة أخرى. وبيّنت أنّ دخلها الشّهريّ مع دخل زوجها لا يكفي للإنفاق المعيشي للأسرة مكوّنة من ثمانية أشخاص. ويؤكّد حسين الطّبّال موظّف بالمؤسّسة الوطنيّة للنّفط أنّ عودة الدّعم بشكل جزئي هي العودة إلى الفساد الماليّ في القطاع العامّ.

وقال لـ«العربي الجديد» إنّ السّوق المحلّي يحتاج إلى ضبط في التّسعيرة، ووزارة الاقتصاد لها الحقّ القانوني في التّسعيرة الجبريّة. ويبلغ الحدّ الأدنى للأجور في ليبيا 450 دينارا (نحو 100 دولار)، وتستحوذ الرّواتب على 56% من إجماليّ الإنفاق العامّ، حسب بيانات مصرف ليبيا المركزيّ.

تحقيق

السودانيون يسقطون في الفقر

الشارع يدفع ثمن تهاوي الاقتصاد وتصاعد الاضطرابات

اتسعت في السودان دائرة الفقر، وسط تفاقم الاضطرابات السياسية والأمنية، خلال الفترة الأخيرة، والتي أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وتعطل الكثير من المشاريع والاستثمارات، ما ساهم في سقوط كثير من المواطنين تحت سياط العوز

الخرطوم: **عاصم إسماعيل**

بات المواطنون في فوهة ليس فقط الاضطرابات السياسية وطلقات الأجهزة الأمنية بل أصبحوا ضحايا تهاوي مختلف القطاعات الاقتصادية والذي نتج عنه تفاقم غلاء السلع الأساسية والخدمات وتصاعد البطالة والفقر.

ولم يستفق السودانيون من تداعيات برامج الإصلاحات الاقتصادية (تحرير الوقود وزيادة أسعار الكهرباء وتخفيض قيمة الجنيه) تحت ضغوط صندوق النقد الدولي حتى جاءت الاضطرابات السياسية المتواصلة طوال الفترات الماضية لتزيد من جراح المواطنين معيشياً.

معاناة الاقتصاد والشارع

يأتي ذلك في ظل معاناة الاقتصاد السوداني من تدهور سريع بسبب توقف المشاريع الكبرى بالبلاد التي أدت إلى تعطّل الصادرات وتفاقم البطالة وزيادة الفقر.

ودخلت معيشة المواطنين في منعطف جديد توقفت على إثره حركة التنقل والإنتاج وأغلقت مئات المصانع أبوابها، وبالتالي تسريح عشرات الآلاف من العمالة.

وبدا الغضب يسيطر على الشارع السوداني، في ظل تفاقم الأزمة السياسية وانعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات، وقرر كثير من التجار إغلاق محالهم نتيجة للأحداث الأمنية والتظاهرات اليومية في العاصمة الخرطوم والولايات المختلفة. كذلك شكا مواطنون من الإغلاق اليومي الذي توقفت على إثره سبل كسب عيشهم، خاصة الذين تعتمد حياتهم على الأعمال اليومية.

وفي هذا السياق، قالت أسماء زين العابدين، المواطنة التي تعول أسرة مكونة من خمسة أطفال وتعمل في بيع الأطعمة إن وسيلتها الوحيدة توقفت نتيجة للاضطرابات اليومية ولا تمتلك عملاً آخر لكسب عيشها.

وأكدت المواطنة السودانية لـ«العربي الجديد» أنه نتيجة لفقدان عملها لم تستطع توفير مصاريف أبنائها الدراسية الذين توقفوا والدهم وهم في سن الدراسة.

محمد زين العابدين، التاجر الذي يعمل في سوق «السجانة» بالعاصمة الخرطوم، قال لـ«العربي الجديد» إنه فقد عمله نتيجة للإغلاق التام الذي يحدث في الخرطوم والشلل الذي تعانى منه الحياة العامة.

أما المواطن التوم توفيق الذي يعمل بأجدى الوزارات فقال لـ«العربي الجديد»: «ليس هناك عمل، بل أصبحنا عاطلين عن العمل حتى أولادنا الذين يدرسون في الخرطوم توقفت دراستهم نتيجة للاحتجاجات اليومية التي تؤدي إلى إغلاق معظم الأنشطة في العاصمة، واضطررنا للبحث عن مدارس بديلة في المدن الأخرى ولكنها أيضاً غير مستقرة بسبب إغلاق الطرق والجسور».

تعطّل الأسواق

يقول تاجر التجزئة بمدينة أم درمان، إسماعيل إسحاق، لـ«العربي الجديد»: «هناك ركود في السوق وزيادة في الأسعار»، مضيفاً: «لا ندري ما العمل في هذه اللحظات، لقد تضررنا نحن التجار ولم نستطع الإيفاء بمستلزماتنا اليومية».

ويضيف: «رغم الركود نبيع بعض السلع أحياناً بسعر وعندما نذهب لإحضار كميات أخرى من نفس السلعة من تجار الجملة نجد سعرها قد تضاعف، ما جعلنا نتوقف عن جلب بعض السلع». ويتابع: «صحيح أن المواطن يتضجر عندما يجد زيادة في أسعار احتياجاته الاستهلاكية، لكن نحن ليس لنا ذنب في هذه الزيادة، والسبب فيها هم تجار الجملة الذين يربطون الأمر بزيادة تكلفة الاستيراد».

> قفزات بأسعار السلع والخدمات وفوضى بالأسواق
>
> توقف المشاريع والاستثمارات يفاقم البطالة في البلاد

كذلك توقفت حركة التجارة كلياً وسحب كثير من الناس أعمالهم من البلاد نتيجة لعدم الاستقرار الذي تشهده البلاد، كما يقول أحد ملاك المصانع في الخرطوم، ويضيف لـ«العربي الجديد» أن الإنتاج قد توقف كلياً لعدم قدرة مصنعه على توزيع الكميات المنتجة نتيجة للإغلاق وعدم الاستقرار.

ويقول: «تم الاستغناء عن حوالي 200 عامل نتيجة لتوقف العمل في المصنع، ومنذ أكتوبر/ تشرين الأول الماضي مع بداية الانقلاب العسكري» تكبدنا في الشركة خسائر بملايين الدولارات بسبب عدم وصول الخام، بالإضافة إلى عدم قدرتنا على تسويق منتجاتنا في ظل تواصل الاضطرابات».

خبراء اقتصاد يقدّرون نسبة الفقر بنحو 80% من إجمالي السكان (محمد حجلو/ الأناضول)

اتساع دائرة الفقر

الملفت أن إحصاءات مستوى الفقر في السودان ما زالت متضاربة وغامضة وتثير جدلاً بين المختصين. فبينما تقول تقارير الأمم المتحدة إن 46,5 بالمائة من سكان السودان يعيشون دون خط الفقر، تقول دراسة حكومية أجريت عام 2017 إن الفقر تراجع إلى 36,1 بالمائة، إلا أن خبراء اقتصاد يرون أن نسبة الفقر في السودان تصل إلى 80% طبقاً للواقع الاقتصادي الذي تعيشه البلاد.

ويقول الخبير الاستراتيجي أحمد آدم إن الواقع الذي يعيشه السودان اليوم يؤكد أن نسبة الفقر تزيد عن 80%، في ظل تراجع كل معدلات الإنتاج واختلال الموازين والهجرة من الريف إلى المدن، إضافة إلى تفاقم البطالة الذي تؤكده زيادة الهجرة إلى الخارج بأعداد كبيرة.

ويتوقع زيادة النسب مع تأزم الوضع المعيشي، ودخول شرائح كبيرة من المجتمع في دائرة الفقر، وانعدام فرص العمل، واضطرار خريجي الجامعات للعمل في مهن هامشية.

ومن جانبه أرجع المحلل الاقتصادي الزين آدم تزايد نسبة الفقر إلى سياسة التحرير التي اتخذتها الدولة منذ فبراير/ شباط عام 1992، وما تبعها من برامج إصلاحية للحكومة الانتقالية أدى إلى رفع الدعم عن الضروريات بجانب الكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والفيضانات بصورة متكررة وعدم الاستقرار السياسي والأمني.

وقال: «كل تلك المؤشرات عملت على نزوح سكان الريف المنتجين إلى المدن والمراكز الحضرية بعد أن اصطدمت بالفساد المالي والإداري وغياب الشفافية والمسؤولية، في ظل سياسات زراعية ترتبط بمشاكل الري والرعي وارتفاع تكلفة الإنتاج وإعسار المزارعين مالياً».

خبراء اقتصاد أكدوا أن عدم توفر نسب حقيقية وواضحة عن الفقر في السودان يشكل هاجساً كبيراً، إذ يعطل ذلك أي جهود خاصة بمكافحة الفقر.

ويرى الاقتصادي السوداني عبد الله الرمادي أنه «يمكن إجراء مسح إحصائي لكافة أفراد المجتمع يبنى على مستوى دخل الفرد ودخل الأسرة وعليه نستطيع تقدير الحد الأدنى للفقر».

وأضاف: «إذا اتسعت دائرة الفقر لتشمل أعداداً كبيرة يمكن في هذه الحال تقسيم المستويات إلى درجات، من ضمنها الفقر المدقع». واعتبر أن اتساع دائرة الفقر أمر مزعج، حتى إنه أصبحت هناك طبقات فقيرة وليس طبقة واحدة.

وأكد الرمادي أن التصنيف يحتاج إلى مهنية تعكس واقع الحال بتقديرات لا تراعي المسح الحقيقي فقط بل لا بد من ملاحظات تقديرية أيضاً للأشخاص دون خط الفقر الذين يقدرون حسب رأيه بأكثر من 70% من المجتمع بسبب ارتفاع معدلات التضخم وثبات الدخول. وقال: «كل ذلك مرده إلى السياسات النقدية والمالية الخاطئة التي أدت إلى إغلاق 80% من المصانع، ما زاد من نسب البطالة».

مساعٍ حكومية لزيادة صادرات المواشي

تسعى الجهات المختصة في السودان إلى تنمية الثروة الحيوانية وزيادة صادرات المواشي. وفي هذا السياق، التقى وزير الثروة الحيوانية حافظ إبراهيم عبد النبي مدير عام الزراعة والثروة الحيوانية بولاية جنوب دارفور حماد موسى محمد مطر، ومدير إدارة الثروة الحيوانية بالولاية إبراهيم محمد عبد الله، حسب وكالة الأنباء السودانية (سونا).

واستعرض الاجتماع إمكانيات الفرص التي تذخر بها من الثروة الحيوانية والتي تقدر بنحو 19 مليون رأس من الماشية، إضافة للمراعي الطبيعية والخدمات البيطرية والبنى التحتية المؤهلة للصادر.

وقال مدير إدارة الثروة الحيوانية بالولاية إن إدارة الثروة الحيوانية نفذت خلال العام 2021 حملات تطعيم لمكافحة الأمراض، وتلقيح أعداد من الماشية، كما تم إعداد خطة لتنفيذ برنامج نثر البذور.

ومن جانبه، أكد وزير الثروة الحيوانية أن ولاية جنوب دارفور من الولايات التي تعول عليها الوزارة في صادرات الماشية ومنتجاتها، وأن خطة الوزارة ركزت على مناطق الإنتاج لتسهيل الإمكانيات التي تساهم في تطوير الصادرات خلال الفترة المقبلة.

> 365,82%
>
> تراجع معدل التضخم السنوي في السودان للشهر الثاني على التوالي، إلى 365,82 بالمائة خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، وسط محاولات حكومية لضبط أسعار الاستيراد وتكاليف الإنتاج في البلاد.